

ED-11/HLG-EFA/2

جومتيين، تايلاند

الأصل : إنجليزي



United Nations
Educational, Scientific and
Cultural Organization

Organisation
des Nations Unies
pour l'éducation,
la science et la culture

Organización
de las Naciones Unidas
para la Educación,
la Ciencia y la Cultura

Организация
Объединенных Наций по
вопросам образования,
науки и культуры

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

联合国教育、
科学及文化组织



الاجتماع العاشر للفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع

2011/3/24-22

جومتيين، تايلاند

بيان جومتيين

الاجتماع العاشر للفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع

جوماتيين، تايلاند

2011/3/24-22

بيان جوماتيين

1 - نحن الوزراء والمسؤولين القياديين في المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف وكبار ممثلي منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص قد اجتمعنا، بناء على دعوة من المدير العام لليونسكو، في جوماتيين بتايلاند في الفترة من 2011/3/24-22 بمناسبة انعقاد الاجتماع العاشر للفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع. وإننا نعرب عن خالص امتناننا لحكومة تايلاند على ما أبدته من حفاوة في استضافتنا. كما نود أن نعرب عن أصدق مشاعر التعاطف مع جميع السكان الذين عانوا من آثار الزلزال وأمواج التسونامي والكارثة النووية التي تعرض لها اليابان مؤخراً.

2 - لم يبق أمامنا إلا أربع سنوات بالكاد قبل حلول عام 2015 وهو الأجل المقرر لبلوغ الأهداف المنشودة. وإذا استمرت الاتجاهات الحالية على ما هي عليه، فإن أهداف التعليم للجميع لن تتحقق على الأرجح - ومعظمها بفارق كبير. ففي عام 2008، بلغ عدد الأطفال غير الملتحقين بالمدارس 67 مليون طفل وبلغت نسبة الراشدين في العالم الذين يفتقرون إلى مهارات القراءة الأساسية نحو 17%. ونحن نطالب بالتزامات عاجلة وقوية - على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي - من أجل تحقيق جميع أهداف التعليم للجميع والإنفاذ الكامل للحق في التعليم.

3 - إن التقدم المحرز في تحقيق أهداف التعليم للجميع متفاوت سواء من حيث البلدان أو الأهداف. فقد طرأ تقدم ملحوظ في نسب الالتحاق بالمدارس الابتدائية؛ وبات لدى العديد من البلدان فرصة جيدة لبلوغ هدف تعميم التعليم الابتدائي. أما التقدم المحرز في تحقيق الأهداف الأخرى، ولا سيما الرعاية والتربية في مرحلة الطفولة المبكرة، وتعلم الشباب والكبار، والتعليم والتدريب المهني، والمساواة بين الجنسين، ومحو الأمية، فضلاً عن هدف تحسين نوعية التعليم، فقد كان أكثر تواضعاً بكثير. إن الأطفال والشباب والكبار يحتاجون إلى اكتساب القيم والمعارف والمهارات اللازمة لمواجهة تحديات اليوم والغد، ولا سيما في ظل الأزمة العالمية الراهنة. ونحن على قناعة تامة بأن النظم التعليمية ينبغي أن تدعم التعلم مدى الحياة ابتداءً بسنوات الطفولة المبكرة وطوال

سنوات الرشد مع تأمين فرص الانتقال السلس من المنزل إلى المدرسة ثم إلى مستويات التعليم العالي وكذلك من المدرسة إلى عالم العمل.

4 - إن الانتفاع بالتعليم ونوعية التعليم هدفان مرتبطان ارتباطاً وثيقاً، ولذا فإننا نؤكد على أنه لا ينبغي ترجيح أحدهما على الآخر. بل يجب العمل على تحقيقهما في وقت واحد لتمكين المتعلمين من التعلم بالفعل في جميع السياقات التعليمية، النظامية وغير النظامية على السواء. وينبغي أن تلبى المناهج الدراسية احتياجات المتعلمين وأن تراعي تنوعهم، كما ينبغي وضع نظم لرصد نتائج التعلم وقياسها. وثمة حاجة لاستكشاف أشكال أخرى لتوفير الخدمات التعليمية ومنها مثلاً تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. كما أن التعليم العالي والبحث العلمي يؤديان دوراً حاسماً في تحسين نوعية التعليم. ويُعد توافر أعداد كافية من المعلمين المؤهلين الذين لديهم الموارد والحوافز الملائمة أمراً أساسياً لضمان الانتفاع بالتعليم وجودته على حد سواء. ونحث الحكومات على اتخاذ مبادرات ذات طابع استراتيجي وتشاركي من أجل وضع الأطر القانونية الكفيلة بدعم المعلمين وتنفيذ سياسات وطنية شاملة لتدريب المعلمين وتحسين مهاراتهم المهنية وظروف عملهم بحيث يتسنى لهم توفير تعليم جيد وإقامة فرص جيدة للتعلم.

5 - ويمثل ضمان الإنصاف في التعليم تحدياً آخر يتعين علينا مواجهته. ذلك أن أوجه عدم المساواة الناشئة عن مختلف أشكال الحرمان والتمييز التي تقترن بنوع الجنس أو الدخل أو الموقع أو الجنسية أو العجز أو اللغة أو العرق أو الانتماء الإثني، تؤدي إلى إحباط المساعي المبذولة لتحقيق أهداف التعليم للجميع. ولا يزال هناك عقبات كبيرة تعترض سبيل النساء والفتيات إلى المساواة: إذ إن ما يقرب من ثلثي البالغين الذين تنقصهم مهارات القراءة الأساسية - وقد بلغ عددهم 796 مليون في عام 2008 - كانوا من النساء. وتعكس الأفكار النمطية وأوجه التفاوت التي تعاني منها المرأة، ولا سيما في مرحلة التعليم الثانوي، صور الظلم الاجتماعي والاقتصادي، وتحدّ بشكل جائر من قدرات الفتيات على كسب رزقهن في إطار عمل مأجور ومن التقدم الذي تحرزه بلدانهن في مجالي الصحة والتعليم. وعلاوة على ذلك، فإن الزواج المبكر وفيروس ومرض الإيدز واستمرار عمل الأطفال يمنع البلدان من تحقيق أهداف التعليم للجميع. ونحن نلتزم بتعزيز التدابير

الفعالة مثل التحويلات النقدية والوجبات المدرسية، وباستكشاف سبل مبتكرة لبرامج الحماية الاجتماعية وبتعبئة الموارد لهذا الغرض.

6 - ونحث الحكومات التي تضطلع بالمسؤولية الرئيسية في هذا الصدد والتي تحظى بدعم البرلمانين، على تخصيص ما لا يقل عن 6% من الناتج القومي الإجمالي و/أو 20% على الأقل من الإنفاق العام للتعليم، وعلى ضمان الاستخدام الفعال لهذه الموارد، وفقاً لإعلان أديس أبابا. ونحث المجتمع الدولي على الوفاء بالتزاماته السياسية والمالية، بما فيها تجديد مبادرة المسار السريع لتحقيق التعليم للجميع وعلى سد الفجوة التمويلية البالغة 16 مليار دولار أمريكي من أجل تحقيق الأهداف الأساسية للتعليم للجميع في البلدان ذات الدخل المنخفض.

7 - لم يعد بوسعنا أن نتجاهل الحاجة الملحة إلى حماية التعليم في البلدان التي تعاني من النزاعات أو الكوارث. فالمقاتلون يستهدفون المدارس، ويتعرض أطفال المدارس، ولا سيما الفتيات والمدرّسات، لمخاطر كثيرة أثناء النزاعات العنيفة. وثمة حاجة إلى زيادة فعالية نظم الرقابة فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان التي تؤثر على التعليم. ويمكن للتعليم أيضاً أن يؤدي دوراً هاماً في تعزيز بناء السلام في الأوضاع الهشة من خلال بث روح التسامح والاحترام المتبادل. ومن ثم نناشد المجتمع الدولي أن يدعم التعليم في حالات النزاعات وفي الأوضاع الهشة باعتباره جزءاً لا يتجزأ من عمليات المساعدة الإنسانية وإعادة الإعمار وأن يعطيه قدراً أكبر بكثير من الأولوية في طلبات التمويل وتوفير الخدمات.

8 - ويجب تعزيز مشاركة المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الآخرين، بما في ذلك الشباب، في عملية صنع القرار ورصد أعمال الحق في التعليم، على جميع المستويات بما في ذلك على الصعيد المحلي. ويجب اعتبار منظمات المجتمع المدني بمثابة أطراف اجتماعية مشروعة، بالنظر إلى أن المشاركة الاجتماعية هي في حد ذاتها حق ويعترف بها على هذا النحو في الصكوك الدولية لحقوق الإنسان.

9 - وهناك مجموعة كبيرة من الأدلة التي تشير إلى أن الاستثمار في التعليم يؤدي إلى تحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الأمن البشري. وينبغي أن يحظى الدور المحوري الذي يؤديه التعليم من

أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية باعتراف كامل. فالمعارف والمهارات التي يكتسبها الناس من خلال التعليم تعزز قدراتهم وتزيد إمكانياتهم فتنتزعهم من براثن الفقر. وتشمل منافع التعليم الجيد تحسين الصحة وزيادة المشاركة الفعالة في بناء المجتمعات المدنية الديمقراطية وتعزيز الوعي البيئي وزيادة الإنتاجية، وذلك على سبيل المثال لا الحصر. ولقد مر أكثر من 60 عاماً على صدور الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الذي جاء فيه أن التعليم الابتدائي يجب أن يكون مجانياً وإلزامياً. ونحن مسؤولون فردياً وجماعياً عن ضمان تمتع الفتيات والفتيان وكذلك النساء والرجال في جميع أنحاء العالم بهذا الحق الأساسي من حقوق الإنسان.

10- ويجب أن يسعى المجتمع الدولي إلى تنسيق الجهود والشراكات الجديدة، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب وبين بلدان الجنوب والشمال والجنوب، والشراكات مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، وإلى إيجاد سبل مبتكرة لتمويل التعليم، بما يشمل الفئات المهمشة. ونطلب من اليونسكو مواصلة عملية الإصلاح الرامية إلى زيادة فعالية التنسيق في إطار مبادرة التعليم للجميع بالتعاون مع الوكالات الشريكة الأخرى المعنية بالتعليم للجميع.

11- وهنا في جومتين، حيث اعتمد مندوبو 155 بلداً "الإعلان العالمي حول التربية للجميع" منذ ما يربو قليلاً على 20 عاماً، نؤكد من جديد التزامنا بتحقيق أهداف التعليم للجميع. فلنوحّد الآن جهودنا ونسرع خطانا في سبيل تحقيق هذا الهدف.